طائرات دون طيار تقصف مطار حميميم الروسي

سوريا: أمريكا تحذر الأسد من مغبة استخدام الكيماوي

طفل مصاب جراء القصف في سوريا

أبنية مهدمة جراء غارات للنظام على إدلب

روسيا: عرض مغادرة المسلحين مع عائلاتهم .. قد لا يتكرر
ارتفاع حصيلة قتلى الغوطة إلى 1002 بينهم 215 طفلاً
مقتل 9 مدنيين بقصف للنظام جنوبي إدلب

عواصم - «وكالات»: حذر وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس سوريا أمس الأحد، من أن استخدام القوات الحكومية الغاز سلاحا سيكون «من الحمق الشديد» واستشهد بتقارير غير مؤكدة عن هجمات بغاز الكلور في الغوطة الشرقية واتفق روسيا لدعمها دمشق.

وقال ماتيس للصحافيين قبل هبوط طائرته في سلطنة عمان: «سيكون من الحمق الشديد أن يستخدموا الغاز سلاحا. وأعتقد أن الرئيس ترامب أوضح ذلك بشدة في بدايات حكمه».

وكان يُشير إلى ضربة جوية على قاعدة جوية سورية في أبريل 2017، بعد هجوم بغاز السارين.

من ناحية أخرى كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأحد، أن طائرات دون طيار، شنت هجوما على مطار حميميم العسكري، الواقع بريف مدينة جبلة في محافظة اللاذقية، والذي تتخذه روسيا قاعدة عسكرية لها في سوريا.

وأوضح المرصد، أن الهجوم وقع فجر اليوم الأحد، ولم تتحدد الجهة التي أطلقت الطائرات، ولم تتوفر معلومات حتى اللحظة عن الخسائر البشرية.

ونقل المرصد عن مصادر متقاطعة، أن القوات الروسية في القاعدة تمكنت من صد الهجوم.

يأتي هذا بعد أيام من تحطم طائرة نقل عسكرية روسية خلال الهبوط في حميميم، ما أسفر عن مقتل 39 شخصا كانوا على متنها.

ولم يصدر على الفور تعليق من الجانب الروسي.

من جانب اخر أعلن المتحدث باسم مركز المصالحة الروسي في سوريا اللواء فلاديمير زولوتوخين: «تقدم المفاوضات مع المسلحين في الغوطة الشرقية».

ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية عنه أن «المسلحين يبحثون إمكانية إخراج عشرات السكان مقابل مغادرة المنطقة مع عائلاتهم باتفاقات وضمانات أمنية».

وكان المركز الروسي للمصالحة في سوريا، التابع لوزارة الدفاع الروسية، أعلن انه يتفاوض مع قادة الجماعات المسلحة في الغوطة الشرقية لإخراج دفعة جديدة من المسلحين منها.

وأكد المركز أن «الممر الإنساني في قرية مخيم الوافدين ما زال مفتوحا وجاهزا لاستقبال المدنيين الراغبين في الخروج من الغوطة الشرقية».

وخرج 13 مسلحاً من المعارضة السبت، لكن دون أسلحتهم من الغوطة إلى النقطة الآمنة في قرية مخيم الوافدين، ونقلوا إلى منطقة خفض التوتر في إدلب.

وحذر مركز المصالحة من أن «العرض الروسي بالسماح للمسلحين وعائلاتهم بالخروج الآمن من الغوطة الشرقية قد لا يتكرر».

من جهة أخرى قتل أكثر من ألف مدني خلال ثلاثة أسابيع من حملة القصف العنيف التي تشنها قوات النظام السوري على الغوطة الشرقية المحاصرة، معقل الفصائل المعارضة الأخير قرب دمشق، وفق حصيلة جديدة للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأفاد المرصد اليوم السبت، انه وثق مقتل 8 مدنيين في حرستا وعربين فضلاً عن انتشال 17 آخرين من تحت الأنقاض في دوما، ما رفع الحصيلة منذ 18 فبراير إلى 1002 بينهم 215 طفلاً.

كما أصيب جراء القصف الجوي والمدفعي أكثر من 4300 آخرين بجروح، وفق المرصد.

وتزامنت حملة القصف العنيف مع هجوم بري تمكن الجيش السوري خلاله من تجزئة مناطق سيطرة الفصائل في الغوطة الشرقية.

وعزل جيش النظام السوري السبت، مدينة دوما، أبرز مدن الغوطة الشرقية ومعقل فصيل جيش الإسلام الأكثر نفوذا هناك.

وبعزله دوما، استطاع الجيش السوري وفق المرصد السوري، تقسيم الغوطة الشرقية إلى ثلاثة أجزاء: دوما ومحيطها شمالا، حرستا غربا، وباقي المدن والبلدات التي تمتد من الوسط إلى الجنوب.

وتواصل قوات النظام قصفها لمناطق عدة في الغوطة الشرقية، خصوصا دوما.

وتعد الغوطة الشرقية أحدى بوابات دمشق وتشكل منذ 2012 معقل الفصائل المعارضة قرب العاصمة ما جعلها هدفاً دائماً لقوات النظام.

من جانب اخر يبحث مسؤولون محليون في الغوطة الشرقية قرب دمشق أمس الأحد، اتفاقا لإجلاء مدنيين ومقاتلين من أحد أجزاء المنطقة المحاصرة بهدف إيقاف الحملة العسكرية المستمرة للنظام السوري، وفق ما أفاد مصدر مفاوض والمرصد السوري لحقوق الإنسان.

ويأتي ذلك رغم نفي «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن»، أبرز فصائل الغوطة الشرقية، التفاوض مع الحكومة السورية وإصرارهما على رفض الإجلاء.

والتقت لجنة من مسؤولين محليين في مدينة حمورية السبت، ممثلين عن الحكومة السورية للتفاوض، وفق ما قال عضو في اللجنة مفضلا التحفظ على هويته.

وأوضح: «ناقشت اللجنة عرضاً للمصالحة يتضمن خروج المدنيين والمقاتلين الراغبين من حمورية إلى مناطق أخرى تسيطر عليها الفصائل المعارضة، بينها إدلب، شمال غرب، أو درعا جنوبا».

وأشار إلى أن «اللجنة ستعقد اجتماعاً الأحد لاتخاذ القرار، وفي حال الفشل، ستستكمل العملية العسكرية» لتشمل حمورية.

وخلال سنوات النزاع، شهدت مناطق سوريا عدة بينها مدن وبلدات قرب دمشق عمليات إجلاء آلاف المقاتلين المعارضين والمدنيين بموجب اتفاقات مع القوات الحكومة وإثر حملات عسكرية عنيفة.

وشكلت محافظة إدلب التي تسيطر على الجزء الأكبر منها هيئة «تحرير الشام»، النصرة سابقاً، مع وجود محدود للفصائل، وجهة أساسية لهؤلاء.

وأوضح مدير المرصد السوري رامي عبد الرحمن، أن «المفاوضات مستمرة حول بلدات حمورية وجسرين وسقبا»، مشيراً إلى أن «القرار قد يُتخذ في أي لحظة».

ونفى «فيلق الرحمن» الذي يسيطر على المدن الثلاث، مشاركته في أي مفاوضات.

وكرر رفضه لأي إجلاء من الغوطة الشرقية.

وكتب المتحدث باسمه وائل علوان، على حسابه على تويتر: «لا يوجد أي تكليف يسمح لأحد بالتفاوض عن ثوار الغوطة ومؤسساتها والجيش الحر فيها».

وكان قائد «فيلق الرحمن» عبد الناصر شمير، قال في تسجيل صوتي قبل يومين: «لن أتهاون مع أي أحد يريد أن يمد يده للنظام».

وإلى جانب المفاوضات المحلية، خرج 13 مقاتلا أول أمس الجمعة، من هيئة «تحرير الشام» كانوا معتقلين لدى «جيش الإسلام» من الغوطة الشرقية إثر مشاورات بين هذا الفصيل والأمم المتحدة.

وتتواصل وفق «جيش الإسلام» المفاوضات عبر الأمم المتحدة لإجلاء باقي عناصر هيئة تحرير الشام.

وأكد رئيس المكتب السياسي لهيئة «تحرير الشام» ياسر دلوان: «ننتظر من فيلق الرحمن أن يتابع إخراج الباقي من طرفه»، مشيراً إلى أن «المفاوضات عبر الأمم المتحدة هي فقط لإخراج النصرة».

وكانت الفصائل المعارضة في الغوطة الشرقية أعلنت إلتزامها بإجلاء مقاتلي هيئة «تحرير الشام» بعد قرار لمجلس الأمن الدولي بطالب بوقف للأعمال الحربية، مستثنيا تنظيمي داعش والقاعدة وهيئة «تحرير الشام» والمجموعات والأشخاص المرتبطين بها.

وتصنف الحكومة السورية كافة الفصائل التي تقاتلها بـ«الإرهابية».

من ناحية أخرى كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، السبت، عن مقتل 9 مدنيين على الأقل، بينهم ستة من عائلة واحدة، خلال عمليات قصف لطائرات مقاتلة مجهولة المصدر لعدة مناطق جنوبي محافظة إدلب السورية.

ووقع الهجوم الأول على حي كفر شيشا، شمال غربي مدينة خان شيخون (جنوب محافظة إدلب)، وأسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل.

وبالتوازي، شنت طائرات حربية، لم يحدد المرصد مصدرها، عدة غارات على مناطق ببلدة مضايا ما أسفر عن موت سيدة وسقوط العديد من الجرحى.

ولم تستبعد المنظمة غير الحكومية ارتفاع عدد القتلى بسبب وقوع عدة إصابات خطيرة.

وتسير جماعة تحرير الشام وبعض الجماعات المسلحة على الجزء الأكبر من محافظة إدلب، في الوقت الذي بدأت فيه القوات الحكومية عملية عسكرية منذ 25 ديسمبر الماضي في محاولة للتوغل داخلها وطرد هذه الجماعات.

سكرتير ترامب السابق: علينا إظهار جديتنا للعرب في السلام

سكرتير ترامب السابق: علينا إظهار جديتنا للعرب في السلام

شون سبايسر السكرتير الصحافي السابق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن - «وكالات»: قال السكرتير الصحافي السابق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب شون سبايسر، الذي غادر البيت الأبيض في سبتمبر الماضي، إن على الإدارة الأمريكية أن تثبت للعرب جديتها في عملية السلام.

وأضاف سبايسر: «لدينا رئيس أمريكي يتفّه ما تعهد به بالفعل، وإذا كنا نريد تحقيق السلام حقاً، فعلينا القيام بشيء ما، دعونا نُظهر للعرب أننا جادون للغاية في هذه القضية».

وتابع سبايسر: «مجرد اعترافنا بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل لا يعني أننا نُغفل أهمية هذه المدينة بالنسبة للديانات الأخرى»، وفق ما ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» أمس الأحد.

«أونروا» تتطلع لحشد أكبر دعم لموازنتها خلال مؤتمر في روما

«وكالات»: أعربت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، أمس الأحد، عن تطلعها لحشد أكبر دعم لميزانيتها في مؤتمر دولي يعقد في روما نهاية الأسبوع الجاري.

وقال المستشار الإعلامي لأونروا عدنان أبو حسنة، للصحافيين في غزة، إن «مؤتمراً مهماً للغاية سيعقد يوم الخميس المقبل في العاصمة الإيطالية على مستوى وزراء خارجية دول العالم لمناقشة أزمة الوكالة التي تهدد وجودها».

وذكر أبو حسنة أن المؤتمر المذكور ستشارك فيه 90 دولة واللجنة الاستشارية العليا لأونروا إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، والمفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني.

وأوضح أن المؤتمر سيناقش الأزمة المالية الكبرى التي تعيشها أونروا وتهدد عملياتها ووجودها بعد تقليص الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 300 مليون دولار من تمويلها.

ونوه أبو حسنة إلى أنه بالإضافة إلى العجز الذي سببه القرار الأمريكي، هناك عجز متوفر في ميزانية «أونروا» بـ150 مليون دولار، مضيفاً: «نحن أمام عجز كبير يهدد وجود أونروا وعملياتها في كافة الأقاليم».

للأسبوع الرابع على التوالي: 450 معتقلاً فلسطينياً يقاطعون محاكم الاحتلال

مستشار عباس: لا يمكن لأحد تجاوز حق اللاجئين في العودة

مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية نبيل شعث

الأراضي المحتلة - «وكالات»: قال مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، نبيل شعث، إن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو يريد من تصريحاته التي طالب فيها بتقليص إضافي للدعم المقدم «للأونروا» ونقل مكاتبها إلى الأردن، استكمال مشروعه الاستيطاني في فلسطين، وإنهاء قضية اللاجئين وحقهم في العودة.

وشدد شعث في تصريح لإذاعة «صوت فلسطين» الرسمية صباح أمس الأحد، على أنه لا يُمكن لأحد أن يتجاوز حق اللاجئين في العودة، مشيراً إلى أن فلسطين تقف في وجه مشروع نتنياهو الاستعماري، ويدعمها في ذلك القانون الدولي، حسب ما أوردت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية، وفا.

واعتبر شعث الطرح الأمريكي بتوطين اللاجئين في إطار ما تسمى بصفقة القرن جريمة حقيقية، موضحاً أن القيادة لم تنتظر ما وصف بأكذوبة القرن ورفضت الدور الأمريكي ومشروع ترامب قبل أن يُعلن.

وتعقيباً على نية ما يسمى بمجلس التجمعات الاستيطانية «يشع» طرح المشروع الاستيطاني «إي 1» للمصادقة عليه، شدد شعث على أن القيادة ستذهب إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة قادة إسرائيل على هذه الجريمة.

من ناحية أخرى أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين، أمس الأحد، بأن 450 معتقلاً إدارياً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يواصلون مقاطعة محاكم الاعتقال الإداري لليوم الـ25 على التوالي.

وقال الأسير بسام أبو عكر، من اللجنة التي تقود خطوة الإداريين بمقاطعة المحاكم في سجون الاحتلال، في زيارة محامي الهيئة لؤي عكة له في سجن عوفر السبت: «هناك إصرار كبير والتفاف كامل حول هذه الخطوة من مختلف فصائل الحركة الأسيرة لإسقاط سياسة الاعتقال الإداري».

وبين أن «هذه الخطوة تأتي في ظل انتهاج المحتل الإسرائيلي سياسة الاعتقال الإداري سيفاً مسلطاً على رقاب مئات الفلسطينيين، حيث أن ضباط الشاباك الإسرائيلي في المناطق هم من يحددون أعداد المعتقلين الإداريين، دون قواعد أو مبررات».

وأضاف أبو عكر، أن السلطات الإسرائيلية تعتمد إجراءات تدعي أنها قانونية لشرعنة الاعتقال الإداري، مثل تحديد مدة قرار الاعتقال، وتحويل المعتقل أحياناً للتحقيق بتهم واهية، واحتجاز الأسير لـ72 ساعة لتحديد ما إذا كان سيحول للاعتقال الإداري أو توجيه تهمة له، واعتماد إحالة المعتقل للاعتقال الإداري تماشياً مع قرار صادر عن ما يسمى قائد المنطقة، وتثبيت الاعتقال بادعاءات أن المعتقل، نشيط أو خطير أو يشارك في فعالية، وتجديد أوامر الاعتقال الإداري وتمديدها بصورة متواصلة.

من جانب آخر قال جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، إنه اعتقل أربعة فلسطينيين بعد مداهمات واقتحامات في محافظات الضفة الغربية.

واعتُقل 21 فلسطينياً حاولوا دخول إسرائيل دون تصاريح، بعد نصب كمائن للعمال نفذها الجيش والشرطة الإسرائيلية عند إحدى نقاط العبور، جنوب بيت لحم، في الضفة الغربية، حسب ما أورد موقع «معا» الفلسطيني.

وأعلن جيش الاحتلال اعتقال ثلاثة فلسطينيين آخرين بتهمة رمي زجاجات حارقة على سيارات مُستوطنين.

من جانبها أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، أن إسرائيل لا تزال تحتجز 250 جثماناً لشهداء فلسطينيين، مشيرة إلى أن هذا الإجراء مخالف لكافة القوانين الدولية.

وقال رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في الهيئة، عبد الناصر فروانة، إن «احتجاز الجثامين ممارسة منافية لكل الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، لاسيما اتفاقيات جنيف الأولى والثالثة والرابعة».

وأضاف أن «احتجاز جثامين الشهداء هي واحدة من أكبر وأبشع الجرائم الإنسانية والدينية والقانونية والأخلاقية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي».

وتابع أن «دولة الاحتلال هي الوحيدة في العالم التي تمارس هذه الجريمة في إطار سياسة ممنهجة وعلنية، وفي الآونة الأخيرة أقرت قوانين تجيز استمرار احتجاز الجثامين، بهدف الانتقام منهم ومعاقبتهم بعد موتهم».

وأوضح فروانة، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز جثامين الشهداء لأيام وشهور، بل لسنوات وعقود في ما يُسمى بـ«مقابر الأرقام» أو داخل ثلاجات الموتى، وتعاقب عائلاتهم وتمنعهم من الوصول إلى أضرحتهم أو حتى الاقتراب من المقابر التي يدفنون فيها.

ولفت إلى أن إسرائيل، ما تزال تحتجز نحو 250 من الجثامين، لشهداء فلسطينيين استشهدوا في فترات متفاوتة وظروف مختلفة، بعضهم استشهدوا في سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبعضهم استشهدوا في الحرب الأخيرة على غزة صيف 2014، فيما هناك من استشهدوا خلال هبة القدس التي اندلعت عام 2015.